المتغيرات الاقتصادية في إقليم طرابلس الغرب خلال فترة الإدارة البريطانية بين عامي 1943و1950م.

ابتسام فرج عون*
قســـــــم علوم التاريخ والآثار ، كلية الآداب-العجيلات ، جامعة الزاوية ، ليبيا
Email : a.awn@zu.edu.ly
تاريخ الارسال 2026/1/5م تاريخ القبول 2026/2/7م

Economic changes in the Tripoli region during the British administration period between 1943 and 1950 AD

Name: Ebtisam Faraj Aoun
Email : a.awn@zu.edu.ly

Abstract:
The region of Tripoli witnessed remarkable economic changes in the period preceding the arrival of the British administration, especially during the Italian era from (1911) to (1943). During its period of control, Italy tried to transform the region into an economic and agricultural base that served its colonial objectives, which left prominent structural effects that were clearly reflected on the Libyan economy in subsequent periods.
In particular, we find some residents, especially in rural areas, who depend on agriculture and herding. However, the Italian government worked to redistribute agricultural lands, as companies and Italians seized vast areas of fertile land, especially in the countryside, including, for example, Al-Jafara, where they forced the local owners of those farms to work as laborers on Italian farms.
Key Words Province – Tripoli – Agriculture- Industry

الملخص:

شهد إقليم طرابلس الغرب تغييرات اقتصادية ملحوظة في المرحلة التي سبقت وصول الإدارة البريطانية إليه ، وبالأخص خلال الحقبة الإيطالية الممتدة من عام (1911) إلي (1943)حاولت إيطاليا أثناء فترة سيطرتها تحويل الإقليم إلى قاعدة اقتصادية وزراعية تخدم أهدافها الاستعمارية، وهو ما ترك تأثيرات هيكلية بارزة انعكست بشكل واضح على الاقتصاد الليبي في الفترات اللاحقة.

خاصة، لذلك نجد بعض السكان وخاصة في المناطق الريفية يعتمدون على مهنتي الزراعة والرعي، غير إن الحكومة الإيطالية عملت على إعادة توزيع الأراضي الزراعية، إذا استولت الشركات والإيطاليون على مساحات شاسعة من الأراضي

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

الخصبة وخاصة الأراضي الواقعة في الريف، منها على سبيل المثال الجفارة، حيث أجبرت الأهالي أصحاب تلك المزارع على العمل كأجراء في المزارع الإيطالية.

الكلمات المفتاحية: إقليم ـ طرابلس ـ الزراعة ـ الصناعة.

المقدمة :

يُعد إقليم طرابلس الغرب أحد أبرز الأقاليم الليبية، لما يتمتع به من موقع استراتيجي فريد، ومع ذلك، شهد الإقليم تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة خلال القرن العشرين، أبرزها خلال فترة الإدارة البريطانية (1943-1951م) التي جاءت بعد انسحاب القوات الإيطالية أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد مثلت تلك المرحلة نقطة تحول مهمة في التاريخ الليبي، لا سيما من الناحية الاقتصادية، لما تخللها من تغييرات هامة .تميزت الحقبة بظهور نماذج اقتصادية جديدة وتحولات في الهياكل الإنتاجية والتجارية نتيجة السياسات البريطانية التي أولت اهتمامًا بإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي بما يخدم أهدافها، إلى جانب بعض الإصلاحات التي تركت تأثيرات طويلة الأمد على المجتمع الليبي.

إن دراسة التحولات الاقتصادية التي شهدها إقليم طرابلس الغرب تُعد خطوة أساسية لفهم تطور الاقتصاد الليبي الحديث، كما أنها تسلط الضوء على عدد من القضايا الاقتصادية البارزة التي استمرت حتى ما بعد مرحلة الاستقلال .ومن هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة التغيرات الاقتصادية في الإقليم وتقييم أثرها على الهيكلين الاقتصادي والاجتماعي لطرابلس الغرب.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول الإجابة على سؤال رئيس، بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية المرتبطة به:

1- ما أهم المتغيرات الاقتصادية للإدارة البريطانية في إقليم طرابلس الغرب؟

الأسئلة الفرعية المرتبطة به ؟

أ- ما هي ملامح الأوضاع الاقتصادية في طرابلس الغرب قبل سنة 1943م؟

ب- ما السياسة الاقتصادية التي رسمتها واتبعتها الإدارة البريطانية في إقليم طرابلس الغرب؟

ج- ما التغيرات التي طرأت على القطاعات الاقتصادية في إقليم طرابلس؟

د- كيف انعكست تلك المتغيرات على المجتمع الليبي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على المتغيرات الاقتصادية التي صاحبت الإدارة

البريطانية في إقليم طرابلس الغرب، بالإضافة إلى الكشف عن أبرز هذه المتغيرات وتأثيرها .كما يسعى إلى استعراض الأثر الذي أحدثته تلك المتغيرات على الحياة الاجتماعية لسكان الإقليم .

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليطه الضوء على جانب حيوي من التاريخ، وهو التاريخ الاقتصادي، حيث يتناول فترة زمنية لم تحظَ بالكثير من الدراسات .يسعى البحث إلى فهم الجذور التي أدت إلى التحولات الاقتصادية التي شهدتها طرابلس خلال فترة الإدارة البريطانية.

منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي الذي يعتمد على تتبع الأحداث الاقتصادية وتحليل السياسات الاقتصادية للإدارة البريطانية وفق تسلسلها الزمني، كما استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظواهر الاقتصادية كما وردت في الوثائق التاريخية، فضلاً عن استخدام المنهج المقارن الذي تم إتباعه للمقارنة بين أوضاع إقليم طرابلس قبل وبعد الإدارة البريطانية.

حدود البحث:

الحدود المكانية : إقليم طرابلس الغرب بحدوده الإدارية المعروفة.

الحدود الزمانية : يمتد الإطار الزمني للبحث من سنة 1943م ،بداية الإدارة البريطانية في إقليم طرابلس الغرب حتى سنة 1951م، حيث تم إعلان استقلال ليبيا.

الدراسات السابقة :

استفاد البحث من عدة دراسات تناولت الأوضاع الاقتصادية في ليبيا بصفة عامة وإقليم طرابلس بصفة خاصة، وعلى الرغم من قلتها إلا إنها أعطت فكرة ولو بسيطة عن الموضوع وسهلت دراسته. ومن هذه الدراسات :

1- إدريس عبد الصادق رحيل محمود، الإدارة العسكرية البريطانية في إقليم طرابلس وأثرها على المجتمع المحلي (1943-1950م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، د.ت .

2- مراد جيلالي، ليبيا في فترة الحكم البريطاني(1943-1949م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن خلدون، الجزائر،2022م.

3- محمد الطاهر الجراري، ليبيا في عهد الإدارة البريطانية ، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، د.ت.

المحور الأول ـ المتغيرات الاقتصادية في القطاعات الرئيسة (الزراعة-التربية الحيوانية- الصناعة) :

أولا ـ الزراعة :

الزراعة تُعد العمود الفقري للاقتصاد الليبي، حيث يمارسها حوالي 80% من السكان يعتمدون عليها بشكل شبه كامل باعتبارها المصدر الأساسي للدخل وأهم مورد غذائي [1]، على الرغم من محدودية المساحات الزراعية التي تقتصر على المناطق الشمالية وبعض الواحات المنتشرة في الصحراء الجنوبية [2]، في عام 1945، بلغت مساحة الأراضي المزروعة في طرابلس ما يقارب عشرة ملايين هكتار، استخدم منها حوالي ثمانية ملايين للرعي .حرصت بريطانيا على الحفاظ على مبدأ الملكية الخاصة، فلم تقم بأي تغييرات تُذكر فيما يتعلق بالأرض أو ملكيتها .ونتيجة لذلك، ظل الفلاحون الإيطاليون في أراضيهم دون أن يتم ترحيلهم، إذ أدركت الإدارة البريطانية أن أي مساس بالأراضي قد يؤدي إلى مشاكل عسكرية خطيرة .وفي الوقت نفسه، قامت بتقديم دعم مالي للمشاريع الاستيطانية الإيطالية بهدف تقليل العجز الذي كان موجودًا آنذاك [3]، وفي سنة 1943م قام الأهالي في إقليم طرابلس بالمظاهرات مطالبين فيها بإرجاع أراضيهم من الإيطاليين؛ إلا أن الإدارة البريطانية رفضت ذلك لأنها اعتبرته مخالف للقانون الدولي واتفاقية لاهاي التي دخلت بموجبها بريطانيا إلى ليبيا(4)، إضافة إلى الدعم الذي أشرنا إليه سابقًا فقد عملت الإدارة البريطانية في بداية الأمر على دعم المشاريع الاستيطانية الإيطالية بمساعدات مالية كبيرة(5)، وأهم المحاصيل الزراعية يأتي في مقدمة المحاصيل الزراعية الشعير والقمح لكونهم المصدر الأساسي عند السكان، ولكن إنتاج هذه المحاصيل تعتمد على كمية الأمطار، وان كانت بعض المناطق الساحلية في إقليم طرابلس تعتمد على الري الجزئي، كما أن القمح يزرع زراعة بعلية في المرتفعات(6) .

وإضافة إلى ذلك زراعة التمور التي كانت من المحاصيل المهمة والذي عُدَّ غذاءً أساسيًا لمعظم السكان، وتتركز زراعته في الواحات الجنوبية، وكذلك على طول المنطقة الساحلية، ومن المحاصيل التي اهتمت الإدارة البريطانية بزراعتها هي التبغ حيث أخضعتها لسياستها الاحتكارية، وقدرت المساحة المزروعة منه سنة 1943م إلى 166 هكتار في طرابلس، وبلغ إنتاج التبغ منها حوالي 66 طن وزادت كمية إنتاجه في غضون ثلاثة أعوام وبلغت عام 1946م حوالي 818 هكتار، كما اهتمت الإدارة البريطانية بزراعة الفول السوداني التي كانت تدر أرباحًا طائلة حيث صُدِّر منه إلى إيطاليا وتونس وفرنسا ويقدر إنتاجه بحوالي(7) .

اهتمت الإدارة البريطانية بالزراعة وحاولت النهوض بها، إذ استخدمت بذور محصنة ومخصبات كيماوية من أجل تحسين الجانب الزراعي وزيادة الإنتاج ؛ فقد قامت بحفر الآبار وإصلاحها وتنظيفها في محاولة التخلص من مشكلة الجفاف(8)، وإضافة إلى ذلك قامت الإدارة البريطانية بمكافحة الآفات الزراعية مثل الجراد والقوارض، واتخذت عدة إجراءات حيال ذلك، منها إعداد كمية كبيرة من النخالة المسممة، كما إنها عينت ضباط زراعيين تقتصر مهمتهم في إسداء المشورة لموظفي الإدارة المحليين والإشراف على بعض الضباط(9).

وفي سنة 1947م واجهت الإدارة البريطانية القحط ومجاعة ، بسبب ندرة المطر، وقد جاء في تقرير لجنة تحقيق أن نتائج قحط عمليًا خسارة جميع جهادة (140) من الماشية مع العلم أن الإدارة لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة، ولم تعر اهتمامًا لملحوظات خبراتها من التجارب المزارعين في المنطقة، للحفاظ على المنتوج عملت الإدارة البريطانية على تصدير الحبوب خاصة في السنوات(1944-1945- 1946) ولم تتأثر الزراعة فقط، بل تضررت الأراضي الزراعية جراء القصف الجوي الذي شل حركتها التجارية(10).

وبسبب الحرب العالمية الثانية تعرضت الأراضي الزراعية لتدمير هائل ، إذ قام الإيطاليون بقيادة (غريساني) بنهب المعدات الزراعية وأنابيب المياه، كما صُدرت الجرارات والجرافات والشاحنات وغيرها، بغية استخدامها في الحرب(11).

ثانيا ـ التربية الحيوانية :

تعد الثروة الحيوانية من المصادر الرئيسة الذي اعتمد عليه السكان سواء في الغذاء أو استخدامها في النقل والتنقل والحرث واستخراج المياه من الآبار, ويأتي في مقدمتها الضأن، ثم الأبقار الذي كانت تُربي في بساتين وتستخدم في عمليات الجر والرفع المياه والحرث وإنتاج اللبن واللحوم، كما اهتمت الإدارة البريطانية بتربية الإبل وخاصة أهل المنطقة الجنوبية والتي كانت تستخدم كمواصلات، وعمليات رفع المياه من الآبار وفي الحرث(12) .

إلا أن هذه الثورة واجهت مشاكل متعددة منها القحط الذي أصاب البلاد وأدى إلى انخفاض شديد في عددها، كما أن الحرب العالمية الثانية والألغام التي زُرعت لها أثار سلبية على الثروة الحيوانية، حيث أهلكت الكثير من الحيوانات حيث عُد هي أكثر الفترات خسارة في الحيوانات التي كانت تنتقل في المراعي الملغمة طلبًا للكلأ والماء حول مصادر المياه المتمثلة في الآبار والمعاطن مثل مطعن الحسيات الكبير ومعطن الجفرة ومطعن بالكلبيات ، ومطعن بالطفل وبئر الجن وبئر السويرة(13).

كان الفاقد الكبير في الإبل نتيجة لرعيها في المناطق الرعوية ذات المعدل المطري المتوسط المعروف بحزام الإبل الذي كان يمثل خطوط المعارك التي زُرعت أثناءها حقول الألغام(14).

كان الفاقد الكبير في الإبل نتيجة لرعيها في المناطق الرعوية ذات المعدل المطري المتوسط المعروف بحزام الإبل الذي كان يمثل خطوط المعارك التي زُرعت أثناءها حقول الألغام(15)، ومع أن بعض المؤرخين يقدرون ما نفق من الحيوانات بسبب الحرب بحوالي(12500) رأس من مختلف الأنواع (16)إلا أن هذا العدد لا يمكن التسليم به لعدم وجود الإحصائيات الدقيقة التي حالت دون وجودها الأسباب الآتية:

1 - عدم التبليغ من جانب المواطنين عن فقدانهم لحيواناتهم بفعل الألغام والقنابل، وعدم الاهتمام بحصر وتسجيل حوادث الألغام، حيث لم يتم الاهتمام بدراسة أضرار الحرب العالمية الثانية إلا في أواخر الستينات وأوائل السبعينات.

2 ــ اتساع المناطق الرعوية الملغمة وندرة نباتاتها مما يضطر التنقل لمسافات بعيدة للحصول على ما يسد حاجاتها من الأكل، وتعتبر الإبل في مقدمة الحيوانات التي تهلك بهذه الوسيلة(17).

وبسبب وجود الألغام في مساحة الأراضي الرعوية قُدرت بحوالي (523,227,3) ثلاثة ملايين ومائتين وسبعة وعشرون ألف هكتار، فقد حال دون استغلال معظم هذه المساحة، كما حال وجود الألغام دون استغلال ما يقرب من (676,637) ستمائة وسبعة وثلاثين ألف وستمائة وستة وسبعين هكتارًا من الأراضي الزراعية(18).

ثالثا ـ الصناعة :

لم تتعد البلاد في عهد الإدارة الإيطالية مرحلة بدائية صناعية فقد كان تستند الصناعات اليدوية المنتجة لسلع استهلاكية بسيطة لتسد الحاجات المحلية، وعندما دخلت الإدارة البريطانية للبلاد زاد الوضع سوء وذلك بسبب تدمير المنشآت الصناعية، وانسحاب القوات الإيطالية .

تأتي في مقدمة الصناعات التي استمرت في طرابلس صناعة صيد وتعليب الأسماك، حيث كانت طرابلس أهم مركز لصيد الأسماك، إضافة إلى صناعة الأسفنج والتي كانت تحت سيطرة الشركات اليونانية والذي كان بعضها مسجل في مدينة طرابلس وبعضها مسجل في اليونان، ومن الصناعات الأخرى التي عرفها السكان صناعة عصر الزيتون النباتية، حيث وُجدت في طرابلس أربع معاصر حدثيه لزيت الزيتون، وعدد من المعاصر الصغيرة، كما تم أنشئت شركتان محليتان لاستخراج زيت الخروع الذي استخدم في عمليات التشحيم وأغراض طيبة أخرى، وصُدِّر منه أكثر

من 300 طن في عام 1950م (19).

وبالإضافة إلى ذلك يوجد أربعة مطاحن للدقيق ومصنع لصنع الجعة من الشعير، وعدد من مصانع التقطير لصناعة الخمور المحلية، و12 مؤسسة لإنتاج المياه المعدنية والمرطبات (20).

كما إن إقليم طرابلس الغرب كان ينتج المنسوجات الصوفية والقطنية والآلات الزراعية، إضافة إلى أن إقليم طرابلس كان يجشع على السياحة ولذلك أنشئت عدة فنادق كانت ليبيا بلد واحد ومتكامل اقتصاديًا، فكانت طرابلس تنتج زيت الزيتون والمنسوجات الصوفية والقطنية والآلات الزراعية، كما عُرفت في طرابلس صناعة دباغة الجلود ويستعمل جزء منه في لصناعة الأحذية الوطنية (21).

كما عُرفت صناعة السجاد والبسط الذي كان يُصدَّر إلى فزان، والأردية الحريرية الفاخرة المصنوعة من الحرير الصناعي أو من القطن، كما وُجدت صناعة الأغطية الثقيلة المنسوجة بطرق يدوية وهذه الصناعات علمت على التخفيف من البطالة (22).

وعلى الرغم من وجود عدة صناعات إلا أن هناك عدد من المشاكل التي واجهة هذا القطاع، وأجبرت العمال على القيام بحركة عمالية أدت إلى قيام نادي العمال سنة 1944م، وقد كان زعيم هذه الحركة بعض الإيطاليين الذين أخذوا على عاتقهم تنظيم عمل نقابي للمحافظة على امتيازاتهم في طرابلس بالدرجة الأولي، وقد كان أنريكو جيبلي محررًا للعقود في إقليم طرابلس الغرب ومدعيًا عامًا للنقابة العمالية أمام المحاكم في الإقليم(23).

المحور الثاني ـ المتغيرات الاقتصادية (التجارة والعملات) :

أولا ـ التجارة :

لعبت التجارة أبان الاحتلال البريطاني دورا مهما، ويُعد مرفأ زليتن كان ذو أهمية محلية صرفة وكان الغرض الذي أنشئ من أجله هو تصدير التمر والقمح والشعير والحيوانات، ونظرًا لما لحقه من جراء الحرب فإن معظم عمليات النقل صارت تتم بطريق بري، أما ميناء الخمس الذي أُتلفت مستودعاته بسبب التخريب المباشر والسلب فقد كان يستخدم لتصدير العلف وزيت الزيتون والتمر والحيوانات، في حين كان ميناء زوارة مهما لصيادي الإسفنج إضافة إلى استخدامه في الاستيراد والتصدير(24)، وبشكل عام فإن تدمير هذه الموانئ أثر على الحركة التجارية بصفة عامة، حيث أدت قلة السفن اللازمة لشحن البضائع إلى تقليص حركة الاستيراد والتصدير(25).

كان للزراعة آثار كبيرة على التجارة الخارجية والتي اعتمدت أساسًا على الصادرات

الزراعية بالدرجة الأولى، كما تأثرت التجارة الداخلية أيضًا بالأضرار الفادحة التي أصابت الموانئ الرئيسة وسفن الشحن والمستودعات في طرابلس(26).

وقد انقسمت التجارة إلى:

أ ـ التجارة الداخلية : تأثرت التجارة الداخلية تأثرًا كبيرًا بسبب تلك الإجراءات التي اتخذتها الإدارة البريطانية والتي تمثلت في مراقبة الأسعار وتنظيم الأرباح، وفرض رسوم باهظة على الأسواق والرخص التجارية، فيقوم التاجر بتقديم طلبه إلى الإدارة للحصول على ترخيص التجارة ، وتتضمن الرخص التجارية نوعية البضاعة والمكان الذي يتم فيه البيع ، وكان لتلك الإجراءات الروتينية أثر كبير في الحد من النشاط التجاري، كما أن الإدارة فرضت ضريبة الدخل التجارية لتصل إلى حوالي 10%(27)، وعرفت طرابلس نوعًا آخر من التجارة وهو التجارة الجمركية والمقصود بهام ممارسة الأعمال التجارية من شراء وبيع للمواد الغذائية والسلع الأخرى كالحبوب والسكر والشاي والقهوة وزيت الزيتون والملابس القطنية وغير ذلك، أما الاتجار بالشعير والقمح فتصدر الإدارة البريطانية منه كميات في السنين الجيدة الموسم وتستورد في السنوات المجدبة، أما المواد الغذائية الأخرى والملابس القطنية فتستورد لسد حاجات السكان الضرورية وكانت الإدارة تدعي أنها تشجع الاتجار الحر بين التجار، غير أنه بحجة قله وسائل الشحن وصعوبات أخرى اضطرت للقيام بقسط وافر من الأعمال التجارية(28).

ويبدو أن الإدارة البريطانية هدفت من وراء قيامها بمعظم العمليات التجارية إلى ضمان استحواذها على الأرباح التي تجنى من تلك العلميات من جهة، كما تضمن لها السيطرة على تصريف السلع وضبط أسعارها من جهة أخرى(29).

ب ـ التجارة الخارجية : كانت واردات طرابلس أكثر من صادراتها أي أن ميزانها التجاري كان يعاني عجزًا كبيرًا، وهذا الوضع هو استمرار للوضع السابق، غير أن التعامل التجاري في العهد الإيطالي السابق كان حكرًا تقريبًا مع إيطاليا حيث تعتبره تداولاً داخليًا(30) ، وأما الإدارة البريطانية فقد سعت إلى جعل طرابلس جزءًا من منطقة الإسترليني، كما جعلت منها سوقًا لتصريف منتجاتها، فوردت الآلات الصناعية الخفيفة والأدوات الطبية والمنزلية والمنسوجات الصوفية، كما وردت من مصر وسيلان الشاي والسكر والأرز، ومن السودان الجلود المدبوغة، كما استمر التداول التجاري مع إيطاليا فاستوردت منها مواد البناء وبعض المنسوجات الحريرية(31).

وتعد المنتجات الزراعية والحيوانية أهم الصادرات الطرابلسية ، فبلغت قيمة ما

صدرته منها سنة 1945م مليون جنيه إسترليني، وبلغت سنة 1946م مليون وستمائة ألف جنيه إسترليني وكان ذلك بسبب زيادة الصادرات من الأغذية وبخاصة القمح والشعير والمنتجات الحيوانية، وخلال سنتي 1947و1948م المجدبتين بلغت القيمة مليون ألف جنيه إسترليني وحوالي مليون وستمائة ألف جنيه إسترليني على التوالي(32).

أما واردات طرابلس فقد تزايدت من سنة إلى أخرى، فبلغت عام 1945م حوالي 1.830.000 جنيه استريني لتصل إلى 4.550.000 جنيه إسترليني سنة 1950م، وقد تخمت في سنوات القحط سنة 1947م إلى حوالي3.818.300 جنيه إسترليني سنة 1948م(33).

ثانيا ـ النقد أو العملة :

كانت الإدارة البريطانية قد أعلنت بعد الاحتلال أن الجنية الإسترليني والليرة الإيطالية عملة رسمية معترف بها، ثم ألغت الليرة الإيطالية وأحلوا محلها عملة عسكرية وبقيت هذه العلمية قابلة للتداول حتى نهاية سنة 1959م، عندما حل محلها الجنيه الليبي العلمية قابلة للتداول حتى نهاية سنة 1959م، عندما حل محلها الجنيه الليبي، وتأثر النقد كثيرًا جراء القحط الذي ضرب طرابلس سنة 1947م حيت استبدل النقد المتداول لاسيما العملة الإيطالية ذات الخمس ليرات، فالليرة العسكرية البريطانية أصبحت هي العملة الرسمية، وأصبحت مربوطة بالأسترلين في طرابلس فقط، واعتبر بنك باركليز، وهو البنك المركزي ابتداءً من سنة 1943م وفي مارس 1947م سبحت كل الأوراق النقدية إلا الليرة البريطانية وحدها (34).

ومن أجل إحكام السيطرة على طرابلس اقترحت بريطانيا تقديم الدعم المالي لتنفيذ المشاريع في إقليم طرابلس وحل الأزمة المالية، نظير اتفاق طويل الجل يمنحها التسهيلات العسكرية، وبناءً على التقرير الذي تم إعداده من قبل البعثة الفنية التابعة للأمم المتحدة في الرابع عشر من آب 1950م بشان كيفية تقديم المساعدات الفنية وتقييم الأوضاع الاقتصادية في ليبيا من جهة وتقرير الدبلوماسي الهولندي والمفوض السامي للأمم المتحدة في ليبيا أدريان بلت) الذي أشار فيه إلى أهمية تقديم المُساعدات الفنية والمالية للنهوض بالاقتصاد الليبي من جهة أخرى(35).

أدخلت بريطانيا سنة 1943م إلى إقليم طرابلس الجنيه العسكري الذي كان متداول مع الليرة الإيطالية، إلا أنه في سبتمبر سنة 1943م أدخلت عملة جديدة الليرة العسكرية على إنها النقد المعترف به قانونًا فحلت بذلك محل الليرة الإيطالية وجنيه السلطة العسكرية، ويتم استبدال العملة الجديدة بواقع 480 مال لكل جنيه من عملة

السلطة العسكرية البريطانية، واعتبرت الليرة الإيطالية مساوية للمال، وقد بلغ مجموع المبالغ المحولة عندئذ من الليرة الإيطالية إلى المال ما قيمته 4.318.000 جنيه إسترليني(36).

أما البنوك فلم يكن في إقليم طرابلس غير بند باركليز حيث أغلقت المصارف الإيطالية أبوابها منذ سنة 1942م، ووضعت جميع ممتلكاتها تحت إشراف الإدارة البريطانية وقد خولت الإدارة البريطانية مصرف باركليز بمقتضي منشور رقم 38 مباشرة كافة الحقوق والسلطات التي كانت تمارسها البنوك الإيطالية، بدأ بنك باركليز عمله في طرابلس في أبريل سنة 1943م, وفي البداية ظلت أعماله مقتصرة على ودائع الجيش البريطاني والمدنيين وعلى بعض المعاملات المالية، وقد عقد اتفاق بين الإدارة البريطانية وبنك باركليز في ديسمبر سنة 1945م يقدم البنك بناء عليها قروضًا قصيرة الأجل للمزارعين، على أن تضمن الإدارة البريطانية سداد 80% من قيمة كل قرض، وتتراوح آجال القروض من ستة أشهر إلى سنة بفائدة قدرها 5% وتأخذ الإدارة 15% من الفائدة تستحق على ما تضمن سداده من القروض وقد زادت المبالغ المقترضة من 30 مليون ليرة عسكرية سنة 1947م إلى حوالي 17 مليون ليرة عسكرية في سنة 1948م**(37).**

الخاتمة:

طرأت على المجتمع الليبي أبان فترة الإدارة العسكرية البريطانية عدة تغيرات خاصة في الحياة الاقتصادية، والتي عملت على رسم ملامح الاقتصاد الليبي لفترات طويلة بعد انتهاء السيطرة البريطانية عليه، فالنزاع الذي كان قائم بين الدول الاستعمارية على بلاد والأطماع المتنامية عليه حولته إلى منطقة صراع مستمر، وذلك لإدراك المستعمر أهمية البلاد الإستراتيجية ، باعتبارها مركز مهم للشمال الأفريقي.

إن بريطانيا استطاعت أن تحتل إقليم طرابلس الغرب عسكريًا سنة 1943م، بعد سلسلة من الأحداث العسكرية، حيث أقامت في إقليم طرابلس الغرب إدارة عسكرية منفصلة عن إقليم برقة، في الوقت الذي سعت فيه إلى أقامت فرنسا إدارة عسكرية في فزان، بعد أن احتلته عسكريًا، وأنشئت هذه الإدارات الثلاث بموجب اتفاقيات عُقدت بين تلك الدولتين.

ومن الناحية الاقتصادية افتقر النشاط الزراعي لمقومات التنمية الاقتصادية، ولم تُتخذ أي إجراءات لأنمائه، والعمل على تقويته، بل على العكس من ذلك عمدت إلى بيع الآلات الزراعية بغية تدبير موارد إنفاق الجيوش البريطانية، وازداد الوضع رديًا بتعرض البلاد لأزمة من القحط والجفاف بين سنتي 1948/1947م، فالإدارة

البريطانية لم تقم بتخزين المحاصيل الزراعية ولاسيما الحبوب في السنوات الجيدة من أجل تعويض نقصها في السنوات المجدبة، كما عملت على احتكار بيع المحاصيل الزراعية وخاصة تلك التي لها أهمية تصديرية مثل الحبوب.

لقد تأثرت التجارة هي الأخرى بسياسة الإدارة البريطانية حيث فرضت على التجارة المحلية قيودًا حجمت فيها تمثلت في الرسوم على الأسواق المحلية ورسوم الرخص التجارية، في حيث ظلت التجارة الخارجية حكرًا على الإدارة البريطانية وبعض الشركات الأجنبية.

أيضًا هيمن الاقتصاد الرأسمالي على البنية الاقتصادية بفرض أنظمة نقدية متباينة عملت على تفتيت الوحدة الاقتصادية لإقليمي طرابلس وبرقة، فقد السكان ثقتهم في الأوراق النقدية الإيطالية المتداولة، ولقد كان لإحياء المبادلات التجارية مع المنظمة الاسترلينية ، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وظهور الشركات الأجنبية المتعددة إيذانًا بظهور رأسمالية وطنية احتلت مواقعها الحساسة في القاعدة الاقتصادية لأقليم طرابلس .

بيان تضارب المصالـــح: يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامش:

1. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ت: محمد حاتم، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1999م، ص 251،250.
2. عمر المرابط، دراسة الأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية والخسائر التي سببتها الألغام في مجال الزراعة، أمانة الزراعة والاستصلاح الزراعي، طرابلس، 1981م، ص 3.
3. عواطف سعيد أمحمد على، فاطمة علي مختار أحمد, المرجع السابق، ص 38-39.
4. جيري لين فولر، الاستيطان الزراعي في ليبيا منطقة طرابلس، ت، عبد القادر مصطفى المحيشي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1995م، ص 290.
5. جيري ليم فولر ، مرجع سابق، ص 291.
6. شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، معهد الإنماء العربي، بيروت، د.ت، ص 23
7. رشدي، راسم، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، دار النبيل للطباعة، القاهرة، 1953م، ص 26.
8. نقولا زيادة، برقة دولة عربية الثامنة ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1950م، ص 208.
9. راسم رشدي، مرجع سابق، ص 27.
10. شكري غانم، مرجع سابق، ص 28.

11. مصباح ياقة السوداني، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا أثاء فترة حكم الإدارة الأجنبية1943-1951م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر، 2004م، ص45 .
12. راسم رشدي، مرجع سابق، ص 30.
13. المرجع نفسه ص32.
14. أحمد محمد بشارة، ألغام الحرب العالمية الثانية المزروعة في الأراضي الليبية وآثارها الاقتصادية ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1995م ، ص 125.
15. المرجع السابق، ص 125.
16. علي عبد الرحمن صوري، المسئولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن مخلفات الحرب العالمية الثانية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1983م، ص 45.
17. علجية بشير العرفي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب العالمية الثانية على ليبيا، كلية الآداب، جامعة بنغازي، (د.ت) ، ص 6،7.
18. عمر المرابط، مرجع سابق، ص 2-4.
19. علجية بشير العرفي، مرجع سابق، ص 8.
20. المرجع السابق،ص9.
21. مروان سمير عقلة، برقة تحت الاحتلال البريطاني 1942-1953م، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ، 1998م، ص 67.
22. محمد يوسف العزابي، ومحمد المير، نشأة وتطور الطبقة العاملة في ليبيا، دار العلم، دمشق، 1981م، ص35.
23. المرجع السابق،ص40.
24. هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الإنجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م ، ص 35.
25. أحمد محمد بشارة ، مرجع سابق، ص 29.
26. مصباح ياقة، مرجع سابق، ص 45.
27. المرجع نفسه،ص47.
28. أحمد محمد بشارة ، مرجع سابق، ص 29.
29. مصباح ياقة ، مرجع سابق، ص 92.
30. أحمد محمد بشارة ، مرجع سابق، ص29.
31. مصباح ياقة ، مرجع سابق، ص 92.
32. المرجع نفسه،ص93.
33. المرجع نفسه،ص93.
34. مصباح ياقة ، مرجع سابق ، ص 93، وصلاح العقاد ، ليبيا المعاصرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1970م، ص 57.
35. محمود الشنيطي ، القضية الليبية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1910م، ص 188.
36. راسم رشدي ، مرجع سابق ، ص 137.
37. شكري غانم ، مرجع سابق، ص 28 ، و مصباح ياقة ، مرجع سابق ، ص 96.